طالب وزير المالية بالتحقيق فيها

الطبطبائي: هناك تجاوزات كثيرة في هيئة الاستثمار .. وسأتدرج في إجراءاتي لمتابعة هذا الملف

■ يجب محاسبة من سمحوا لموظف بالحصول على إجازة بدون راتب لمدة عامين

■ اللجنة المشكلة لاختيار مدير دائرة الأسهم الأوروبية لم يتم الإعلان عنها في صفحة الهيئة الإلكترونية

عمر الطبطبائي

طالب النائب عمر الطبطبائي وزير المالية د.نايف الحجرف بفتح تحقيق في التجاوزات الموجودة في الهيئة العامة للاستثمار.

وقال الطبطبائي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن هناك تجاوزات كثيرة في الهيئة العامة للاستثمار وإنه سيتدرج في إجراءاته لمتابعة هذا الملف مثلما فعل في القطاع النفطي.

وأوضح أن من بين المخالفات السماح لموظف بالحصول على إجازة بدون راتب لمدة عامين بالمخالفة للوائح الهيئة من ناحية والسماح لهذا الموظف بالترويج لمحافظ استثمارية لصالح شركة بالإمارات خلال الإجازة.

وأشار الطبطبائي إلى أنه تحدث مع الوزير بشأن هذا الموظف وتحرك الوزير وعزل الموظف من رئاسة القطاع لكن هذا لايكفي ويجب محاسبة من سمحوا له بتجاوز اللوائح.

وأضاف أن الأمر الآخر هو تعيين موظف مؤخرًا مديرًا لدائرة الأسهم الأوروبية وكان هذا الموظف مرفوضا من مدير إدارة الأسهم الذي تخضع لإشرافه هذه الدائرة لتواضع إمكانيات الموظف وعدم انضباطه الوظيفي.

وأضاف أن هذا الموظف سبق له أن قام بالتوصية بفتح محفظة بقيمة 500 مليون دولار مع شركة محلية كان عضوًا في مجلس إدارتها.

وقال إن هذه الشركة لا تنطبق عليها الضوابط الخاصة بفتح محافظ استثمارية ما تسبب بحدوث خسارة بأكثر من ثمانين مليون دولار بسبب عدم قدرة الشركة الاستمرار في إدارة الأصول وطلبت من الهيئة سحب المحفظة.

وكشف الطبطبائي أن اللجنة التي تم تشكيلها لاختيار مدير دائرة الأسهم الأوروبية لم يتم الإعلان عنها في صفحة الهيئة الإلكترونية كما جرت العادة عند تشكيل اللجان ولم يكن هناك إلا مرشح واحد وهو الذي تم اختياره.

وذكر أن هناك مرشحًا من خارج الهيئة غير مستوف لأهم شرط وهو ألا تقل سنوات الخبرة عن ١٢ سنة ورغم ذلك تم قبول أوراقه ودخل مقابلات اللجنة الأمر الذي يعد مخالفة يمكن أن تطيح باللجنة ونتائجها وما ترتب عليها.

وأضاف أن تخفيض أتعاب مديري المحافظ بأكثر من ثلاثين مليون دولار يطرح تساؤلا عن أسباب دفع أتعاب مبالغ فيها من قبل؟

وبين الطبطبائي أن من بين المخالفات أيضا أن المدير السابق لإدارة الأسهم طوال توليه مسؤولية هذه الإدارة لأكثر من ١٤ سنة لم يقم بعقد أي اجتماع مع مديري دوائر الأسهم ولم يقم بأي استثمار أو كتابة أي توصية طوال هذه المدة.

وأضاف أنه رغم ذلك تمت ترقيته إلى أعلى منصب في قطاع الأوراق المالية وهو منصب المدير التنفيذي وطوال توليه هذا المنصب منذ سنتين ونصف لم يعقد اجتماعًا واحدًا بمديري الإدارات (إدارة الأسهم وإدارة السندات وإدارة الخزانة) في قطاع يدير أكثر من 300 مليار دولار، وهذا يعني عمليًا أنه لا يقوم بأي عمل مقابل الراتب الكبير الذي يتقاضاه وهو الأعلى في القطاع.

عزى نظيريه في كولومبيا بضحايا الهجوم على مدرسة للشرطة

الغانم: نستنكر الاعمال «الإرهابية» وندعم مواجهة هذه الآفة

مرزوق الغانم

بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس ببرقيتين إلى رئيس مجلس النواب الكولومبي إليخاندرو كارلوس شاكون ورئيس مجلس الشيوخ الكولومبي إرنستو ماسياس توفار عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا الهجوم «الإرهابي» الذي استهدف مدرسة للشرطة جنوب العاصمة بوغوتا وأسفر عن سقوط العديد من الضحايا والجرحى.

وأكد الغانم الاستنكار التام لمثل تلك الأعمال «الإرهابية» معربا عن التضامن الكامل مع الشعب الكولومبي الصديق في مواجهة آفة «الإرهاب».

من جانب آخر بعث الغانم ببرقيتين إلى رئيس مجلس الشيوخ المكسيكي مارتي باتريس جواداراما ورئيس مجلس النواب المكسيكي بورفيريو مونوز ليدو عبر فيهما عن خالص العزاء وصادق المواساة بضحايا انفجار خط لأنابيب الوقود بوسط المكسيك والذي أسفر عن سقوط العشرات من الضحايا والجرحى.

طالب بمعرفة أسباب عدم إنشاء مستشفيات جديدة في محافظة الأحمدي

الجلال يسأل وزير الصحة عن القدرة الاستيعابية الحالية لمستشفى العدان

وجه النائب طلال الجلال سؤالين إلى وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الحمود الصباح.

وقال الجلال في مقدمة السؤال الأول:

يعد مستشفى العدان من المستشفيات المزدحمة بالمرضى ولا تفي قدرته الاستيعابية أعداد المراجعين، وعلى ضوء ذلك أطلقت وزارة الصحة مشاريع عدة لتوسعته ورفع القدرة الاستيعابية له، لكن هذه المشاريع ورغم أهميتها كونها من ضمن المشاريع المدرجة في خطة التنمية للدولة، تأخر تنفيذها.

وطالب الجلال إفادته بالآتي:

1 – كم يبلغ عدد الأسرة في مستشفى العدان؟ وكم يبلغ عدد المراجعين والمرضى يوميا خلال السنوات الثلاث الماضية

تسهيلاً على ورثته ولكي لا تزيد الأعباء المالية على كاهلهم

عاشور: إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين بعد وفاتهم

صالح عاشور

قدم النائب صالح عاشور اقتراحا بقانون بشأن إسقاط الديون الحكومية عن المواطنين بعد وفاتهم. وقال عاشور في المذكرة الإيضاحية للقانون إن الدولة تقوم بمنح الهبات والقروض والمساعدات للعديد من الدول والمنظمات الإقليمية وغيرها من المؤسسات خارج الكويت وتقوم كذلك بين حين وآخر بإسقاط القروض عنهم وفي المقابل في دولة الكويت هناك مواطنون عليهم ديون حكومية من قرض إسكاني أو استقطاع من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وغيرها من الجهات الحكومية وفي حال الوفاة يلتزم ورثتهم من زوجة أو زوج وأبناء ووالدين بدفع تلك الديون مما يثقل كاهلهم ويزيد من أعبائهم المالية. لذا جاء هذا الاقتراح بقانون بأن تتكفل الدولة بتحمل الديون الحكومية على المواطنين عند الوفاة تسهيلا على ورثته لكي لا تزيد الأعباء المالية على كاهلهم.

بهدف ردع المتهاونين في احترام القوانين واللوائح

الهاشم: نشر إعلان على نفقة أصحاب الحيازات والتراخيص المخالفة

صفاء الهاشم

أعلنت النائبة صفاء الهاشم عن تقديمها ثلاثة اقتراحات بقوانين في شأن كل من الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، وبلدية الكويت، والتراخيص التجارية.

ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (5 مكررا ا) من القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

وجاءت مواد المقترح على النحو الآتي:

المادة الأولى: تضاف فقرة أخيرة إلى المادة (5 مكررا ا) من القانون رقم (94) لسنة 1983 المشار إليه نصها الآتي:

(مادة 5 مكررا ا) فقرة أخيرة:

«وتنشر الهيئة على نفقة المخالف إعلان في جريدتين يوميتين، تبين فيه اسم المخصص له ونوع المخالفة المرتكبة ومحلها، وذلك خلال (15) يوما من تاريخ تحرير المخالفة».

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية للمقترح على ما يلي:

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى ردع المتهاونين في احترام القوانين واللوائح من أصحاب المخصصات الزراعية وحظائر الماشية والمصائد البحرية والمناحل وغيرها من الحيازات للغير وذلك بإلزام الهيئة المخصصة بنشر إعلان على نفقة المخالف في جريدتين يوميتين تبين فيه اسم المخصص له ونوع المخالفة المرتكبة ومحلها، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المخالفة، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (94) لسنة 1983 بإنشاء الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية، على اعتبار أنه يتضمن إجراءات خاصة بالمخالفات والعقوبات التي تتفاوت بين الغرامة والحبس والغلق المؤقت أو النهائي وسحب الرخصة وشروط وإجراءات الصلح التي ينبغي مراعاتها.

ونص الاقتراح الثاني على ما يلي:

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (38) من القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت.

وجاءت مواد المقترح الثاني على النحو الآتي:

المادة الأولى: تضاف فقرة أخيرة إلى نص المادة (38) من القانون رقم (33) لسنة 2016 المشار إليه نصها الآتي:

«كما يلزم نشر إعلان على نفقة صاحب العلاقة في جريدتين يوميتين، يبين فيه اسمه وعنوان الرخصة ونوع المخالفة المرتكبة وذلك خلال (15) يوم من تاريخ تحرير المخالفة».

المادة الثانية: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ هذا القانون.

ونصت المذكرة الإيضاحية على الآتي:

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى ردع المتهاونين في احترام القوانين واللوائح والإجراءات من أصحاب الرخص التجارية المعنية بمزاولة الأنشطة التجارية التي لها علاقة بالمواد الغذائية من مطاعم ومقاهي ومخابز، وذلك بإلزام الجهات المخولة بتوقيع المخالفات المرتكبة والاسم التجاري وعنوانه، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المخالفة، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (33) لسنة 2016 بشأن بلدية الكويت على اعتبار أنه يتضمن إجراءات خاصة بالمخالفات والعقوبات التي تتفاوت بين الغرامة والحبس والغلق المؤقت أو النهائي وسحب الرخصة وشروط وإجراءات الصلح التي ينبغي مراعاتها.

ونص الاقتراح الثالث على ما يلي:

أتقدم بالاقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة (13) من القانون رقم (111) لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية.

وجاءت مواد المقترح الثالث على النحو الآتي:

المادة الأولى: تضاف فقرة جديدة إلى المادة (13) من القانون رقم (111) لسنة 2013 المشار إليه نصها الآتي:

«وينشر إعلان على نفقة المخالف في جريدتين يوميتين يبين فيه اسم المحل وعنوانه ونوع المخالفة المرتكبة وذلك خلال (15) يوم من تاريخ تحرير المخالفة».

ونصت المذكرة الإيضاحية على الآتي:

يهدف هذا الاقتراح بقانون إلى تعزيز حماية المستهلكين وردع المتهاونين في احترام القوانين واللوائح والإجراءات من أصحاب الرخص التجارية المعنية بمزاولة الأنشطة التجارية التي لها علاقة بالمواد الغذائية من مطاعم ومقاهي ومخابز، وذلك خلال خمسة عشر يوما من تاريخ تحرير المخالفة، مع مراعاة الأحكام المنصوص عليها في القانون رقم (111) لسنة 2013 في شأن تراخيص المحلات التجارية على اعتبار أنه يتضمن إجراءات خاصة بالمخالفات والعقوبات التي تتفاوت بين الغرامة والحبس والغلق المؤقت أو النهائي وسحب الرخصة وشروط وإجراءات الصلح التي ينبغي مراعاتها.

كان سيناقش قانون التقاعد المبكر

الدقباسي: تأجيل اجتماع اللجنة المالية لعدم اكتمال النصاب

علي الدقباسي

أكد النائب علي الدقباسي، أن اجتماع اللجنة المالية البرلمانية الذي كان من المزمع عقده أمس لمناقشة قانون التقاعد المبكر تم تأجيله لعدم اكتمال النصاب.

وأضاف الدقباسي أن اللجنة لديها من الوقت للانتهاء من القانون ووضع اللمسات الأخيرة عليه قبل موعد عقد جلسة مجلس الأمة يوم 30 يناير الجاري.

السويط يسأل الحجرف عن المساعدات الخارجية للكويت التي لم تتم عن طريق صندوق التنمية

تامر السويط

وجه النائب تامر السويط سؤالاً إلى وزير المالية د. نايف الحجرف طالب فيه تزويده بالآتي:

1- كم يبلغ حجم المساعدات التي قدمتها دولة الكويت في السنوات العشر الماضية التي لا تكون عن طريق الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية إلى دول العالم؟ يرجى تزويدي ببيان تفصيلي عن مقدار هذه المساعدات وطبيعتها وكذلك الدول التي حصلت عليها.

2- هل سحبت وصرفت هذه المساعدات من الاحتياطي العام للدولة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب فيرجى تزويدي بمصادر المساعدات وحجم الأموال التي سحبت خلال السنوات العشر الماضية.